



الرئيس علي الراشد اثناء استقباله الرئيس اللبناني الاسبق أمين الجميل ونجله النائب في البرلمان اللبناني سامي بحضور نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج وكامل العوضي وعسكر العنزي ود. عبد الحميد دشتي ونبيب الفضل

الراشد استقبل أمين الجميل

استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مكتبه ظهر أمس رئيس جمهورية لبنان الأسبق ورئيس حزب الكتائب اللبنانية أمين الجميل. وكن من الأعضاء عسكر العنزي وعبد الحميد دشتي ونبيب الفضل.

الخرينج يشكر سمو الأمير لإنهاء مشكلة القروض

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالشكر الجزيل والامتنان العميق لصاحب السمو الأمير المفدى الشيخ صباح الاحمد في إنهاء مشكلة القروض وإصدار توجيهاته السيدية للحكومة بالتعاون الكامل مع مجلس الأمة ومن خلال اللجنة المالية لإنهاء هذه الأزمة التي يعاني منها كثير من الأسر. وهذا ليس غريباً على سموه صاحب المنابر الكبيرة والعطاء الجزيلة. وأشار الخرينج الى أن الشكر موصول لرئيس مجلس الأمة علي الراشد وسمو نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وكذلك الشكر لرئيس اللجنة المالية

الاقتصادية وإخوانه اعضاء اللجنة وكل اعضاء مجلس الأمة الموقرين على ما بذلوه من جهد ومثابرة لتابعة حل هذه المعضلة التي أرقّت كثيراً من الأسر. وأكد نائب رئيس مجلس الأمة علي الدور الكبير الذي يوليه مجلس الأمة الحالي لقضايا الوطن والمواطنين ولما فيه صالح تقدم ورقي الوطن وازدهاره ورفاهية المواطنين. وأشار الخرينج بالدور الكبير الذي يقوم به أعضاء مجلس الأمة بالتعاون فيما بينهم وكذلك التعاون مع الحكومة لتحقيق الانجازات التي ينتظرها المواطن من مجلس الأمة.

به الكثير من المثالب الشرعية والقانونية

العمر: أتحفظ على قانون إسقاط فوائد

أعلن النائب د.علي العمير عن تحفظه على قانون معالجة فوائد القروض وفقاً للصيغة التي انتهت اليها اللجنة المالية البرلمانية، مؤكداً ان في هذا القانون الكثير من المثالب القانونية والشرعية، وأوضح العمير، في تصريح صحافي، ان كلفة القانون نحو 1,2 مليار دينار، ولو تم توزيع هذه الأموال على المواطنين لحصل كل مواطن على ألف دينار، وهذا أكثر عدالة من توزيع 1,2 مليار على مجموعة معينة من المواطنين المقترضين الذين تملك الدولة وسائل أخرى لمساعدة المتعثر منهم.

ورأى العمير ان موافقة الحكومة على القانون يخالف موافقها السابقة التي كانت تتمسك بصندوق المتعثرين كحل نعتقد انه الأكثر عدالة، كما ان تراجع الحكومة عن موافقها السابقة يعني الادانة الصريحة للبنك المركزي من قبل الحكومة

بصوت على مداولته الثانية في جلسة اليوم

«الداخلية» وافقت على تجنيس البدون

بما لا يزيد على 4 آلاف

وافقت اللجنة الداخلية والدفاع البرلمانية عسكر العنزي ان اللجنة وافقت على قانون تجنيس البدون بما لا يزيد على اربعة آلاف البدون. وقال مقرر لجنة الداخلية والدفاع النائب عبدالله التميمي انه تم الانتهاء من تعديل قانون التجنيس للبدون بصيغة «أ» يزيد على 4 آلاف لسنة 2013، فضلا عن تعديل قانون اعلان الرغبة في الجنسية باعطاء ارملة الزوج الكويتي حق اعلان الرغبة بشرط ان تكون لديها ابناء. واذاف التميمي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة انه تمت مناقشة مقترح قانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 لقانون الجنسية الكويتية، موضحاً ان اللجنة انتهت بالموافقة على المقترح بتعديل الصياغة لإعلان الرغبة لتزوجات الكويتيين ليكون «يحق لتزوجات الكويتيين ان يعلن رغبتهم في الجنسية باعطاء ارملة الزوج الكويتي حق اعلان الرغبة بشرط ان تكون لديها ابناء».

أعلن رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية عسكر العنزي ان اللجنة وافقت على قانون تجنيس البدون بما لا يزيد على اربعة آلاف خلال العام الحالي. وقال العنزي ان القانون مدرج على جدول اعمال المجلس، حيث صوت عليه في مداولته الاولى وسيتم التصويت على مداولته الثانية في جلسة اليوم، وبين العنزي ان اللجنة وافقت ايضا على منح المرأة الاجنبية المتزوجة من كويتي الجنسية الكويتية اذا كان لها ولد او اولاد من زوجها الكويتي.

وأشار العنزي الى ان هذا المقترح كان قد تقدم به وتمت احالته الى لجنة الشكاوى العراض، موضحاً ان اللجنة وافقت على استبدال نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الاميري رقم 1959 بقانون الجنسية بحيث تصبح «لا يترتب على زواج المرأة الاجنبية من الكويتي ان تصبح كويتية الا اذا اعلنت وزارة الداخلية رغبتها في كسب الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة خمس سنوات من تاريخ اعلان رغبتها»، فاذا كان انتهاء الزوجية قبل انقضاء المدة المشار اليها بسبب وفاة الزوج وكان للمرأة الاجنبية ولد او اولاد من زوجها وحافظت على اقامتها العائلية في الكويت حتى انقضاء المدة او اعفيت من كل هذه المدة او بعضها جاز منحها الجنسية بمرسوم اذا طلبت ذلك ولو لم تكن قد سبق لها الاعلان عن رغبتها في كسب الجنسية قبل الوفاة ويسري ذلك على المطلقة اذا كان احد اولادها من زوجها الكويتي قد بلغ سن الرشد.



عبدالله التميمي



عسكر العنزي

للمطلقة أو الأرملة أو العزباء السكن منفردة بعد سن الـ 40

اللجنة المشتركة: الموافقة على مساواة المرأة بالرجل

في استحقاق القرض الإسكاني والحصول على بدل الإيجار

مبدئياً معنا على استحقاق المرأة المتزوجة من كويتي او غير كويتي علاوة اجتماعية بصفة متزوج شريطة عدم حصول زوجها على هذه العلاوة. ووافقت ان اللجنة اقرت بناء على التوافق المبدئي مع الخدمة المدنية حصول المرأة الكويتية المتزوجة من كويتي او غير كويتي على علاوة الإبناء شريطة عدم حصول زوجها على هذه العلاوة.

واكدت د.المبارك ان اللجنة تريد رفع الظلم الواقع على المرأة الكويتية بسبب المثالب في بعض القوانين القائمة، مشيرة الى ان استمرار مثل هذه المثالب ينذر بكارثة لوجود شروط قاسية تحول دون حصول المواطنة الكويتية على حقوقها.



فيصل الكندري وأحمد لاري ود. يوسف الزلزلة ود. معصومة المبارك وصفاء الهاشم خلال الاجتماع

السكن منفردة من دون الحاجة الى اشتراط تواجد امرأة معها بنفس الموصفات وفقاً للوضع الحالي. وأشارت د.المبارك الى ان القسم الثاني من الاجتماع تم بحضور ممثلي الخدمة المدنية الذين ابدوا توافقا

المراة الكويتية حق الحصول على بدل الإيجار خلال فترة انتظارها للسكن وذلك اسوة بالرجل. وقالت ان اللجنة وافقت على حق المرأة المطلقة او الأرملة او العزباء التي تجاوزت الـ 40 عاماً في

وافقت على تعديل قانون الانتخاب

الصانع: «التشريعية» تقرر تجنيس أبناء المشاركين في حربي 67 و 73

كان مع وقف التنفيذ أو عدم النطق بالعقاب. وأضاف ان اللجنة ابدت مقترحاً بتعديل قانون الانتخاب للنائب عبد الحميد دشتي لكنها استبعدت من المقترح الفقرة التي كانت تشترط للمشاركة في الترشيح ان يكون المرشح كويتياً بخبر من اباء واجداد استوطنوا الكويت قبل العام 1920.

وأشار الصانع الى ان اللجنة رفضت مقترحا بتعديل قانون الانتخاب كان يشترط للترشح ان يكون المرشح خالياً من

وافقت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها اليوم (امس) على تجنيس ابناء الشهداء الذين استشهدوا في العمليات الحربية السابقة، كما وافقت على مقترحات بشأن تعديل قانون الانتخاب.

وأوضح مقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع ان اللجنة وافقت على مقترح بتعديل المادة الثانية من قانون الانتخاب بما يحول دون المشاركة في التصويت والانتخاب لعضوية مجلس الأمة لمدة ثلاث سنوات لكل من صدر ضده حكم وان



يعقوب الصانع

المعيوف ينتقد عدم توزيع تقرير «المالية» عن القروض على النواب

تضارب الأبناء عن شمول الوافدين والمنحة المالية قد شوه الرؤية لدى النواب لأن جميع ما نسمعه تصاريح دون وجود شيء مكتوب. وانتقد المعيوف بشدة الأبناء التي تتحدث عن منحة مالية من صاحب السمو الأمير معتبراً ان المنحة الحالية حق لصاحب السمو الأمير فقط يعطيها

بصلا أي شيء مكتوب من اللجنة المالية عن قضية القروض وان كل ما نسمعه تصاريح ثيائية وحكومية دون أي شيء رسمي مكتوب. واستغرب المعيوف ان تتم مناقشة والتصويت على «القروض» اليوم قبل ان يصل تقرير اللجنة للنواب لمراجعته واستشارة المختصين به. وأضاف النائب ان



عبدالله المعيوف

انتقد النائب عبد الله المعيوف عدم وصول تقرير اللجنة المالية بخصوص القروض الى النواب مبيناً ان توزيع تقرير مهم اثناء الجلسة امر غير مقبول ضيفاً انه يجب ان تطلع على أرائنا قبل الجلسة لناخذ الرأي الصحيح في هذا الاتجاه. وقال النائب المعيوف لـ «الأنباء»: إلى الآن لم

«المستقبل» تعلن رفضها قانون إسقاط فوائد القروض



هشام البغلي



صالح عاشور



خليل الصالح



نواف الفزيع

اليوم (الثلاثاء) اعلان موقفهم وتقديم الاقتراح الذي لا يكافي البنوك. واستغرب عاشور عدم احتواء تقرير اللجنة المالية على الكلفة المالية، ولا يمكن ان نقبل بقانون ونحن لا نعرف كلفته على المال العام، ودور البنك المركزي تبيان التقديرات المالية. من جانبه قال النائب هشام البغلي انني على ما قبل من قبل زملائي اعضاء الكتلة، واكد «اننا ضد قانون إنشاء صندوق الأسرة لأنه لا يحقق العدالة»، مشيراً الى ان مشكلة فوائده القروض كانت على برامج جميع مرشحي الانتخابات السابقة ومعظم النواب الحاليين طرحوا المشكلة اثناء الانتخابات. وأضاف البغلي ان المشروع الذي قدم من خلال اللجنة المالية لا يخدم إلا شريحة قليلة متبقية من المقترضين المتضررين، مبيناً ان الكتلة تدير العدالة لجميع المقترضين خلال الفترة من 2002 الى هذا الفقرة في فتح التوقيع على قروضهم عن طريق الجهل أو سواه.

المعوق، ويؤسس ثقافة سلمية، ويحقق العدالة، هناك بنوك خالفت يجب ان يشار اليها بالبنان، والمواطن يريد إنجازاً حقيقياً. وبين النائب صالح عاشور ان البنوك وعلى مدى العشرين عاماً الماضية خلقت وضعاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً غير طبيعي، وأدخل البلد في مشاكل نحن في غنى عنها، وكان ذلك بسبب أخذهم فوائد غير قانونية من المواطنين. وقال عاشور «أن الأوان ان تحمل الجهة التي ادخلتنا النفق المسؤولية، ودورنا تصويب الخطأ، ولذلك نحن مع إلغاء الفوائد غير القانونية، ونحن مع رفع الظلم عن المواطنين». ودعا عاشور الحكومة ممثلة بالبنك المركزي ووزير المالية الى تحمل المسؤولية السياسية من خلال تحميل البنوك الفوائد غير القانونية، وتعود الأموال الى المواطنين اصحاب الدخول البسيطة الذين أخذت أموالهم دون وجه حق.

الفزيع: ان التاريخ سيكتب في جلسة اليوم المواجهة مع القوة المالية التي أهدت المواطنين، موضحاً: المقترح يلزم البنوك بإرجاع تلك الأموال الى حسابات المواطنين، وهذا لن يكلف المال العام فلساً واحداً، ويحقق العدالة وهذا ما يريده المظلومون المقترضون في فترة ما بين 2002 و 2008 مستدركا، أما صندوق الأسرة فالقوى المالية ستستفيد من الأموال. موجه حديثه الى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك «إذا كانت الحكومة حريصة على العدالة وعلى المال العام وأنت كذلك فلنحاسب البنك المسؤول، مشدداً على عدم قبول مكافأة المتسبين في المشكلة من المال العام وأموال أبنائنا وستكون لنا مواجهات تجاه هذا الأمر.

أكدت كتلة المستقبل رفضها تقرير اللجنة المالية المتوافق بشأنه مع الحكومة حول شراء فوائد القروض، معلنة عن تقديمها في جلسة اليوم اقتراحاً بقانون يلزم البنوك بإعادة المبالغ غير القانونية المأخوذة من المقترضين. وأكدت الكتلة في مؤتمر صحافي عقب اجتماع لها عزمها الدخول في مواجهات تمنع مكافأة المتسبين في المشكلة من المال العام. وقال النائب يعقوب الصانع: إن موقف الكتلة بشأن شراء فوائد القروض عبر صندوق الأسرة: «نعم هناك مبالغ استولى عليها في تلك الفترة» ما قبل مارس 2008، وستقدم باقتراح بقانون جامع وشامل يحمل البنوك مسؤولية المبالغ التي أخذتها فيما يزيد عن سبعة ختم 4٪/ ويجب ان نحاسب البنوك لا أن نتكافهم. وهذا هو ما يريده الشعب والمقترضون، ونحن نرفض تقرير الحكومة واللجنة المالية جملة وتفصيلاً. وأضاف الصانع: هذا القانون متوافق مع الدستور وعادل وستقدمه في باب ما يستجد من أعمال في جلسة اليوم، فيجب إرجاع المبالغ للمتضررين من المقترضين لا ان نكافي المتسبين وضع هذا الحجم من الأموال، والمبالغ المستولى عليها ليست شيئاً جديداً فالبنك المركزي صرح بأنه صوب وتسلم 180 مليون دينار خلال الفترة المنصرمة. بدوره، قال النائب نواف